



بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة  
نيويورك

كلمة فخامة السيد  
عقيلة صالح عيسى قويدر  
رئيس مجلس النواب & رئيس الوفد الليبي

أمام

الدورة السبعين  
للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك في 30/9/2015

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس،  
أصحاب الفخامة،  
السيدات والسادة،

تتعدّد دورة الجمعية العامة هذه السنة ونحن نحتفل بالعيد السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. ولا شك أننا حققنا الكثير من الإنجازات خلال السبعين سنة الماضية، في المجال الإقتصادي وحماية حقوق الإنسان والسلم والأمن الدوليين، ولكن كانت هناك أيضا إخفاقات للمنظمة بسبب عدم ملائمة هياكلها للتعامل بفاعلية مع الزيادة المستمرة في حجم وعدد التحديات وطبيعتها، مقارنة مع تلك التي كانت قائمة عند إنشاء الأمم المتحدة. ومن نافلة القول أن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين يبقى أول أولويات منظماتنا، وأكبر التحديات التي نواجهها في عالم متغير، يواجه تحديات جديدة مثل الإرهاب وإنتشار النزاعات المسلحة، والكوارث الطبيعية، وتغير المناخ، وهي تتسبب في أزمات إنسانية تظهر في صورة لاجئين ومشردين ومهاجرين غير شرعيين.

إن أعضاء الأمم المتحدة في حاجة أكثر من أي وقت مضى للتشاور والتعاون وتبادل المساعدة لمواجهة التحديات المشتركة، وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

لقد نصّ ميثاق الأمم المتحدة على أنها قامت لتجنّب الأجيال القادمة ويلات الحرب، غير أن هذا الهدف ما زال بعيد المنال؛ فبالرغم من أن الصراعات المسلحة بين الدول قد تقلصت، إلا أن النزاعات الأيديولوجية والعرقية والطائفية داخل الدول إنتشرت بشكل كبير، ويصاحبها إنتهاكات غير مسبوقة لحقوق الإنسان. يضاف الى ذلك إنتشار التنظيمات الإرهابية، وبروزها كمحرك أساسي للنزاعات وعدم الإستقرار في دول كثيرة وخاصة في الشرق الأوسط وإفريقيا.

السيد الرئيس،  
السيدات والسادة،

إننا في ليبيا نمثل ديمقراطية وليدة ما زالت تتحسس طريقها نحو كيف تترسخ كقيمة مضافة في عقول الناس؟ وكيف تترجم الى مؤسسات شفافة وديمقراطية وفاعلة ومستقرة؟ غير أن إنتشار السلاح والمجموعات المسلحة، وتحول بعضها الى السلوك الإجرامي والإرهابي، وإساءت إستغلالها من نوي المصالح الخاصة، نشر الفوضى في البلاد، وأضعف السلطة المركزية، وشكل تهديداً حقيقياً للتحول الديمقراطي، وشجع التنظيمات الإرهابية على الظهور وتجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وقد شهدت ليبيا خلال السنة الماضية ظهور ما يسمى بتنظيم الدولة أو داعش، كمولود لتنظيم أنصار الشريعة ومتحالف معه، وبسط سيطرته على مدينتي درنه وسرت، بهدف الإنطلاق منهما للسيطرة على ليبيا بالكامل، وإستغلال مواردها في الإنفاق على مشروع كيان متطرف يرفض الإعتراف بالدولة الوطنية، ويحارب الديمقراطية، ويُراد له ان يمتد من موريتانيا الى بنغلاديش، ويُخضع المنطقة بكاملها لشريعة الغاب مدعياً أنها قواعد الإسلام، وهو ما يرفضه الشعب الليبي، ويقاومه بما يتوفر لديه من قوة بقيادة سلطاته الشرعية، المتمثلة في مجلس النواب المنتخب، والحكومة المنبثقة عنه.

لقد كانت هذه المجموعات الإرهابية وما زالت تشكل جزءاً أساسياً من تحالف ميليشيات فجر ليبيا التي إستولت على العاصمة طرابلس والتي تعلن باستمرار أنها ستواصل دعمها لأنصار الشريعة في بنغازي واصفة إياهم بالثوار. ونحن نعرف أن كل هذه المجموعات الإرهابية والمتطرفة ليست سوى أداة لتنفيذ سياسات دول أجنبية ما زالت حتى الآن تقدم لها الأسلحة والذخائر، وتسهل وصول المقاتلين الأجانب الى بنغازي وسرت ودرنه لمحاربة الجيش الليبي، الذي يخوض حرباً شرسة، وبإمكانيات متواضعة لتخليص ليبيا من الإرهاب.

السيد الرئيس،  
السيدات والسادة،

إن جهود السلطات الليبية في مكافحة الإرهاب، وإنقاذ ليبيا من جرائمه يعرقلها الدعم الخارجي للإرهاب، وإستمرار حظر السلاح، وإصرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، على مخالفة قراراته بعدم الموافقة على طلبات الإعفاء من حظر

السلاح التي تقدمها الحكومة الليبية لتسليح الجيش الليبي. وللأسف أن بعض الأعضاء الدائمين في المجلس يبررون ذلك بتحاشي التأثير السلبي على الحوار السياسي الليبي، الذي نعرف أنه قد أفضى الى مشروع اتفاق سياسي، قبلته السلطة الشرعية، بعد أن قدمت تنازلات كبيرة، ووقعته أغلب الأطراف المشاركة بالأحرف الأولى يوم 11 يوليو الماضي، بينما رفض توقيعه ما يسمى بالمؤتمر الوطني الذي يمثل الميليشيات، التي تحتل العاصمة طرابلس، والمتحالفة مع تنظيم القاعدة / أنصار الشريعة الإرهابي، وتدعمه بالسلاح والمقاتلين في حربه ضد الجيش الليبي في مدينتي بنغازي ودرنه، .

إن خطر الإرهاب المتمثل فيما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية / داعش والقاعدة / أنصار الشريعة لا يقتصر على ليبيا فقط، فليبيا بالنسبة للإرهاب ليست سوى قاعدة تحتوي على موارد كبيرة، سوف يستخدمها لعملياته في شمال أفريقيا والسهل الأفريقي وأوروبا، اذا تمكن من السيطرة عليها. ومن ثم فإننا نريد أن يدرك جميع أعضاء الأمم المتحدة خطورة الموقف الذي يتبناه مجلس الأمن على الأمن والسلام العالمي، وأن يمارسوا الضغط من أجل رفع حظر السلاح على الجيش الليبي، أو تسريع الموافقة على طلبات الإعفاء من حظر السلاح، وتقديم المساعدة للحكومة الليبية في المجال الأمني، وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن رقم 2214 (2015).

السيد الرئيس،  
السيدات والسادة،

أستطيع أن أؤكد بأنه لا يوجد ما يفرق الشعب الليبي، وأن غالبية العظمى تبحث عن أي طريق لإنهاء الإقتتال غير المبرر بين الأشقاء، وإعادة الامن والاستقرار للبلاد، ولكنهم أصبحوا رهينة في يد المجموعات المسلحة، وغير قادرين على التعبير عن آراءهم، ومئات الآلاف منهم أصبحوا مشردين ولاجئين يتطلعون الى العودة الى بيوتهم في أقرب وقت ممكن، وهو أمر لن يحدث إلا بالاتفاق على حكومة قوية تحظى بثقة كل الليبيين، وتمتد سلطتها على جميع الأراضي الليبية، ويدعمها المجتمع الدولي. ونحن نثمن الجهد الذي بذلته بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من اجل تسهيل الحوار بين الفرقاء الليبيين والوصول الى تشكيل حكومة توافق وطني، تمثل كل الليبيين وتضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار.

لقد كان مجلس النواب، وما زال، بوصفه السلطة الشرعية المنتخبة من كل الليبيين، مع انتهاج طريق الحوار كخيار استراتيجي لحل الأزمة السياسية والأمنية في ليبيا، وقدّم كل التنازلات الممكنة لتشجيع الطرف الخارج عن الشرعية على فك ارتباطه بالارهاب، والجلوس الى طاولة الحوار، وتجنّب اللبيين المزيد من سفك الدماء والدمار في المدن الليبية، إلا أننا لاحظنا المزيد من التعنت، والمزيد من إساءة تفسير المرونة التي أبداهها مجلس النواب. ويبدو أن هذه المرونة قد أسوء فهمها حتى من جانب السيد بيرناردينو ليون الممثل الخاص للأمين العام وحاول إرجاعنا الى المربع الأول، ونسف كل ما تحقق في عشرة شهور من الحوار والتفاوض. وفي هذا الصدد أريد أن أؤكد من على هذا المنبر على ما يلي:

1. إن مجلس النواب ملتزم بالحوار كنهج لحل الأزمة الأمنية والمؤسسية في ليبيا، ولكنه لن يوافق على أي تراجع فيما تمّ توافق الأغلبية عليه حتى الآن.
2. لا يمكن لأي اتفاق أن يفرض على أي حكومة مقبلة إتخاذ أي خطوة يمكن أن تصبّ في مصلحة التنظيمات الإرهابية التي وضعها مجلس الأمن على قائمة العقوبات.
3. إن الحرب ضد الارهاب في بنغازي ودرنه وسرت لا يمكن أن تكون ضمن أي ترتيبات لوقف إطلاق النار ينص عليها الاتفاق، إلا اذا كانت تتعلق باستسلام الإرهابيين وتسليم أسلحتهم.
4. يأمل مجلس النواب أن يستلم وثيقة إتفاق نهائية لا تكافئ أولئك الذين ارتكبوا الجرائم، ودمروا ممتلكات الدولة، واستولوا على العاصمة بقوة السلاح.
5. في حالة استمرار تعنت ما يسمى بالمؤتمر الوطني العام ورفضه الاتفاق فإن مجلس النواب يدعو أعضائه المقاطعين الى تقديم مصلحة الوطن، ومصلحة ناخبهم على أي حسابات أخرى، وفك ارتباطهم بالميليشيات المتطرفة، والإلتحاق بالمجلس للمشاركة في إختيار حكومة وفاق وطني لا تستثني أحداً سوى المجموعات الإرهابية، وتدعو المجتمع الدولي الى أن يدفع في هذا الاتجاه.

السيد الرئيس،  
السيدات والسادة،

لقد شهد البحر المتوسط هذه السنة موجة هجرة غير شرعية لم يسبق لها مثيل، من أفريقيا وآسيا في اتجاه أوروبا، ولاحظنا فقدان الآلاف من الأرواح غرقاً في عرض البحر، ونحن نعبر عن تعازينا لذوي الضحايا وتعاطفنا معهم، ونجدد التأكيد على موقف ليبيا الداعم لكل جهد دولي يسعى الى الحد من المخاطر التي يتعرض لها المهاجرون غير الشرعيين في البحر المتوسط، بشرط أن تكون في إطار احترام مبادئ القانون الدولي، وخاصة مبدأي احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ونؤكد استعداد ليبيا للمساهمة في حدود إمكاناتها في منع تهريب المهاجرين وإنقاذ الأرواح في البحر المتوسط. كما نؤكد بأن هذه الأزمة الإنسانية في حاجة الى معالجة شاملة بالتشاور بين دول المنشأ ودول العبور ودول المقصد، تأخذ في الاعتبار ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية بصورة عامة، وأسباب الزيادة الكبيرة في أعداد المهاجرين عبر ليبيا في الشهور الأخيرة.

إن المعالجة الأمنية لمشكلة تهريب المهاجرين لا تكفي لوحدها، وتري ليبيا أن إستعمال القوة ضد قوارب التهريب قبالة الشواطئ الليبية قد يزيد من تعقيد الأزمة الليبية، ولن يساهم في الحد من ظاهرة تهريب المهاجرين، الذي لن يتحقق إلا إذا توفر للحكومة الليبية الشرعية الإمكانات لبسط سلطتها على جميع الأراضي الليبية ومراقبة حدودها، وقدمت لها المساعدة في بناء قدراتها في هذا المجال، وخاصة تسليح الجيش الليبي، وتعزيز قدراته بما يلزم من المعدات والتدريب. وتحذر ليبيا من أي نشاط عسكري أجنبي دون موافقتها ومراقبتها في المياه الإقليمية الليبية، أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لليبيا يمكن أن يضر بنشاطات الصيد أو يؤدي الى نهب الثروات البحرية الحية.

السيد الرئيس،  
السيدات والسادة،

إن السلام في الشرق الأوسط لن يتحقق ما دام الكيان الإسرائيلي مستمراً في إحتلال الأراضي الفلسطينية، وينكر حقوق الشعب الفلسطيني، ويسعى بكل الطرق لتهويد مدينة القدس، ويضرب بعرض الحائط كل القرارات الدولية الخاصة بحقوق

الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وخاصة حقه في العودة، وحقه في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة فوق كامل ترابه وعاصمتها القدس. وتطالب ليبيا برفع الحصار عن الشعب الفلسطيني، وتوفير الحماية له، وإلزام سلطات الاحتلال الاسرائيلي بوقف جميع أعمال العنف والترهيب ضد الشعب الفلسطيني، والإمتثال لجميع القرارات الدولية، وخاصة فيما يتعلق بعودة اللاجئين الى ديارهم، ووقف الأعمال الإستيطانية، والإعتداءات المتكررة على الحرم الشريف في القدس.

وفيما يتعلق بسوريا الشقيقة، فإننا ندين جميع الأعمال الوحشية التي يتعرض لها الشعب السوري، ونعبر عن دعمنا لكل الجهود الدولية الرامية الى إيجاد تسوية سلمية تحقق طموحات الشعب السوري في العيش الكريم في ظل نظام ديمقراطي يحترم حقوق الانسان والحريات الأساسية.

وفيما يتعلق باليمن الشقيق نأمل أن يتمكن التحالف العربي من إعادة الأمن والإستقرار الى اليمن، وأن يتم التوصل الى حل سلمي للأزمة اليمنية تحت إشراف حكومته الشرعية، على أساس قرار مجلس الامن رقم (2216).

شكراً السيد الرئيس